العامل اليمني بين التحدي والأمل

14 أكتوبر تستطلع آراء بعض العاملين بمناسبة الأول من مايو عيد العمال

عيد العمال العالمي مناسبة للتكريم.. وصرخة لتحسين الوضع المعيشي

يأتي عيد العمال وما تزال أوضاع العاملين في اليمن تعاني الأمرين. على الرغم من أنها مناسبة لتكريم الجهد الإنساني الذي يُبذل في سبيل رفع مستوى الإنتاج بكافة أشكاله و تقديم الخدمات، فالعامل هو الحجر الأساس في كل ذلك ، وكلما تطور العمل وتقدّم، ازدهرت الدولة ونهضت.

ومن هنا جاء تقدير المجتمعِ الدوليِ لهذه الجهود، فتم تخصيص الأول من مايو من كل عام يوماً عالمياً للاحتفاء بالعمال وتكريمهم.. وبهذه المناسبة استطلعت صحيفة 14 اكتوبر آراء عدد من المواطنين حول واقع الحركة العمالية في المحافظات المحررة بهذة المناسبة واليكم التفاصيل.

استطلاع/ أشجان المقطري

أسطورة في الصبر والعمل

بداية جولتنا الاستطلاعية كانت مع الدكتور فهد كفاين، رئيس مركز سقطرى للدراسات الإنسانية و الاستراتيجية، حيث يقول: «نحتفي بعيد العمال هذا العام، كما هو حالنا خلال عقد مضى، ووطننا تتنازعه الأزمات و تتربص به حالات التشظي والانقسام، و تثقل كاهله الصراعات والتقلبات، ومع ذلك ينهض العمال اليمنيون كل صباح، يواجهون تلك الظروف بتفاصيلها، وهم يحملون مسؤولياتهم تجاه أسرهم، ومجتمعهم ، ووطنهم، ويثبتون في مشهد شبه إعجازي أن إرادة الحياة لا تقهر، وأن الإنسان اليمني، حين يشتد عليه الخناق، يتحول إلى أسطورة في الصبر والعمل والبناء».

تحية إجلال

ويشيد كفاين بـ«العامل اليمني، الذي يقاوم الانكسار، وينهض من تحت الركام، ليمدّنا بالطاقة بالصمود بالبقاء وبالأمل، تحية لجباههم التي منها تشرق حريتنا ولسواعدهم التي تبني رغم كل المعاول التي تهدم، تحية لقلوبهم الحالمة ولآمالهم العظيمة ولهاماتهم السامقة في عنان السماء التي لا تقبل الانكسار ولا الاستجداء، سنصل معاً إلى بر الأمان ونحتفي بيوم الخلاص مما نحن فيه وهم في طليعتنا لنصل إلى الوطن الذي نحلم به وطن السلام، الأمن، الاستقرار والكرامة.. فكل عام وعمال اليمن مفخرة هذا الشعب ونواته الصلبة»..

ركيزة أساسية

كما التقينا بالأخ/ سامي العدني، إعلامي البنك المركزي اليمني، حيث قال: «يأتي عيد العمال هذا العام في ظل ظروف قاسية يعيشها العامل، حيث يتصدر مشهد الصمود في مواجهة الأزمات الاقتصادية وتحدياتٍ انقطاع المرتبات وغياب بيئة العمل الآمنة.. مؤكداً رغم كل ذلك، ما زال العمال يواصلون أداء أعمالهم بإخلاص، في صورةٍ تعكس عظمة هذه الشريحة وأهميتها.. مشيراً بالقول: «نأمل أن لا يظل عيد العمال مجرد مناسبة رمزية، بل محطة حقيقية لإعادة النظر في واقع الطبقة العاملة، من خلال تحسين أجورهم، وتفعيل النقابات، ودعم مشاريعهم، وتأهيلهم لمتطلبات سوق العمل، فالعامل ليس رقماً في كشوفات الرواتب ؛بل هو ركيزة أساسية لأي بناء ونهضة».

تحديات اقتصادية

وأضاف العدني قائلاً: «يجب على الحكومة والمؤسسات المالية، أن تلعب دوراً محورياً في دعم السياسات التي تضمن استقرار دخل العمال، وتفعيل أدوات الحماية الاجتماعية، وضمان وصول رواتب الموظفين بانتظام، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي أثقلت كاهل المواطن اليمني».

يوم الوفاء

وخلال جولتنا الاستطلاعية كانت لنا وقفة قصيرةٍ مع الأخ/ محمد حيدرة أحمد يعمل مستشاراً لمؤسسة موانئ خليج عدن، يقول: «عيد العمال، هو يوم الفخر بالعطاء، يوم نُكرم فيه الأيادي التي تبني وتُعمر، ونعترف بجميل الكادحين الذين بصبرهم وجهدهم تُزهر الأوطان.. هو يوم الوفاء والتقدير لكل من يزرع بجهده مستقبل الأوطان... تحية احترام لكل يد تبني وتعطي بصمت وعزيمة».

مناسبة عالمية

وفي ختام جولتنا الاستطلاعية تحدث الأخ/ عبدالعليم صالح العيشور، موظف في وزارة التربية والتعليم، عن هذه المناسبة العمالية قائلا : «يُعتبر عيد العمال مناسبة عالمية يتم الاحتفاء به في الأول من مايو من كل عام، كما أنه في هذا اليوم يتم تكريم العُمال في العديد من دول العالم نظير جهودهم التي يبذلونها خلال العام».. مؤكداً «للأسف يأتي الاحتفاء بهذه المناسبة والعمال في بلادنا يعيشون في ظروف صعبة، نتيجة الحرب التي انعكست بظلالها على الحياة المعيشية، لذلك نتمنى أن تعود هذه المناسبة في العام القادم وقد تحسنت أوضاع العمال في بلادنا»..

وختاما

نتمنى أن يأتي عيد العمال في العام القادم وقد تحسنت أوضاع العامل اليمني، وتبدلت ظروفه إلى الأفضل، هذا اليوم يجب ألا يبقى مجرد لحظة رمزية نمرّ بها، بل محطة حقيقية للمراجعة، لإعادة النظر في واقع هذه الفئة العظيمة، والعمل الجاد على تحسين أحوالها.

مرتبات تصرف كهبة وأوضاع معيشية متدهورة

عمال يقفون عاجزين أمام تدهور الوضع الاقتصادي

د. مساعد القطيبي وكيل التخطيط والمعلومات بوزارة الزراعة والأسماك لـ 14 أكتوبر

نعمل وفق رؤية إستراتيجية متكاملة بهدف استعادة الأمن الغذائي لليمن

أجرت صحيفة 14 أكتوبر هذا الحوار مع وكيل قطاع التخطيط والمعلومات بوزارة الزراعة والري والثروة السمكية، د. مساعد القطيبي، لاستكشاف الخطط والسياسات الحالية، وتحديات القطاعين، وفرص التطوير. ونستعرض هنا أبرز الإنجازات، وخطط الوزارة لمواجهة التحديات القائمة، وجهود الوزارة في تحقيق التنمية المستدامة في القطاعين الزراعي والسمكي على النحو التالي:

حاوره/ نبيل غالب

رؤية إستراتيجية متكاملة

_ د. مساعد القطيبي، وكيل قطاع التخطيط والمعلومات بوزارة الزراعة والري والثروة السمكية.. ما هي خططكم والسياسات الحالية في اليمن، وكيف تؤثر هذه السياسات على المنتجين الزراعيين والسمكيين في المحافظات المحررة؟

_ نحن نعمل وفق رؤية إستراتيجية متكاملة تهدف إلى استعادة الأمن الغذائي وتعزيز الإنتاج الزراعي والسمكي، وتتمثل أبرز السياسات الحالية في دعم سلاسل القيمة وتطوير البنية التحتية الإنتاجية والعمل على توفير مدخلات الإنتاج بأسعار مناسبة.

كما نركز على دعم صغار المنتجين وتوسيع آفاق الشراكة مع القطاع الخاص. وهذه السياسات انعكست بشكل إيجابي على المنتجين في المحافظات المحررة من خلال تحسين فرص الإنتاج والتسويق ورفع قدراتهم التنافسية، رغم التحديات القائمة.

استراتيجيات وطنية

_ تقييمكم للخطوات التي تتخذها الوزارة لتعزيز الإنتاج، وكيف يتم تحديد الأولويات في التخطيط، والأدوات والتقنيات المستخدمة؟

_ الوزارة تبنّت خطوات عملية لتعزيز الإنتاج شملت تنفيذ العديد من المشاريع الزراعية والسمكية، ومنها إعادة تأهيل العديد من منشآت الري، وكذا إعادة تأهيل العديد من مراكز الانزال السمكية، ودعم مراكز الإرشاد الزراعي، وتحسين قدرات الصيادين.

ويتم تحديد الأولويات وفقا لما تضمنته الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية التي قامت بإعدادها الوزارة بالتعاون مع شركاء التنمية من المنظمات، وكذا بعض الأجهزة الحكومية، والمتضمنة العديد من الأولويات للقطاعين الزراعي والسمكي، تم تحديدها من خلال دراسات ميدانية وتحليل الفجوات الإنتاجية، مع التركيز على المناطق الأكثر احتياجًا.

تقنيات الاستشعار

كيف تستخدم الوزارة تقنيات الاستشعار عن بعد والجيوماتكس في التخطيط؟ وما هي فوائدها والتحديات التي تواجه استخداماتها؟

- تستخدم الوزارة تقنيات الاستشعار عن بعد لتحديد الغطاء النباتي، ورصد التغيرات في الموارد الطبيعية، وتحديد المواقع المناسبة للمشاريع الزراعية والسمكية.

كما يُستخدم نظام «الجيوماتكس» في إعداد الخرائط الزراعية وتحليل البيانات المكانية.

أما التحديات، فتشمل ضعف البنية التحتية التقنية، ونقص الكفاءات المتخصصة، وغياب التمويل المستدام لتوسيع هذه التطبيقات.

استخدام برمجيات GIS

_ د. القطيبي، كيف يتم جمع مصادر البيانات والمعلومات في قطاعي الزراعة والأسماك، وكيف يتم تحليلها، وما هي فوائدها؟

_ يتم جمع البيانات من خلال فرق ميدانية وشراكات مع مكاتب المحافظات، إلى جانب الاستفادة من بيانات المنظمات الدولية والمسوحات الدورية. تحليل البيانات يتم باستخدام برمجيات تحليل إحصائي ونظم GIS لتوليد مؤشرات دقيقة تساعد في اتخاذ القرار.

هذه البيانات تساهم في توجيه الاستثمارات، وتحديد أولويات التدخل، وقياس الأثر التنموي للمشاريع.

وحقيقة يتم ذلك بالاستفادة من الخبراء الدوليين والمحليين الذين يتم الاستفادة منهم من خلال المنظمات الدولية التي تتولى تنفيذ العديد من التدخلات والمشاريع الممولة خارجيا من منظمات الأمم المتحدة والمانحين الدوليين.

المنظمات الدولية تتولى التدخلات في المشاريع الممولة خارجيا من الأمم المتحدة والمانحين

نركز على دعم صغار المنتجين وتوسيع آفاق الشراكة مع القطاع الخاص

الأثر المستدام

_ هناك تعاون وثيق مع كثير من الدول المانحة والمنظمات الدولية... هل ترون أنها تلبي تطلعاتكم؟

_ نعم، نشيد بالتعاون المثمر مع شركاء التنمية، الذي أسفر عن تنفيذ مشاريع حيوية في مجالات تحسين الأمن الغذائي، وتعزيز سبل العيش، وبناء القدرات. ومع ذلك، نطمح إلى مزيد من التنسيق المشترك الذي ينسجم مع أولويات الحكومة والوزارة، ويساهم في تحقيق الأثر المستدام بعيدًا عن الحلول المؤقتة.

تأثيرات التغير المناخي

_ التحديات التي تواجه القطاع الزراعي والسمكي، والفرص الممكنة، وخطوات الوزارة لمواجهتها؟

_ من أبرز التحديات: ضعف البنية التحتية، شح التمويل، تأثيرات التغير المناخي، وتراجع كفاءة الخدمات الإرشادية. إلا أن هناك فرصًا واعدة تشمل وفرة الأراضي الزراعية، التنوع البيئي البحري، والإمكانات البشرية.

الوزارة تعمل على تحويل هذه التحديات إلى فرص من خلال تحديث السياسات، تعزيز الشراكات، وتطوير مشاريع إنتاجية ذات جدوى اقتصادية وبيئية.

تقنيات الزراعة الذكية

_ وكيل قطاع التخطيط والمعلومات، كيف تنظرون لواقع التقنيات الحديثة التي يتم تطبيقها في القطاعين، والفوائد المتحققة منها، وخطوات الوزارة لتعزيز استخدامها؟

_ ننظر للتقنيات الحديثة كعنصر محوري في تطوير القطاعين، خاصة تقنيات الزراعة الذكية، ومنظومات الري الحديث، وغيرها من التقانات الحديثة. الفوائد تشمل تقليل الفاقد، زيادة الإنتاج، وتحسين جودة المنتجات.

الوزارة تسعى لنشر هذه التقنيات عبر التدريب، إنشاء وحدات تجريبية، وتشجيع الاستثمارات الخاصة في هذا المجال.